

هل العاذرية المازمية

معتزلة؟

لشيخ  
قُدّاح اليماني

لا إله إلا الله

الله  
يؤمنون  
بهم

الغريباء

للإعلام

صدى الحق

•AR•

# بسم الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى  
1435 هـ 2014 م



الغريباء للإعلام

# هل العاذرية الحازمية معتزلة

لفضيلة الشيخ

قداح اليماني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ  
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١٥٣) الأنعام: ١٥٣

والصلاة والسلام على من حذر أمته فقال (( **دعاة على أبواب جهنم من أجاهم إليها  
قذفوه** )) جزء من حديث حذيفة في الصحيحين.

إن التحذير من رؤوس أهل البدع ومن بدعهم لهو من أعظم الجهاد فقد قال  
شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الفتاوى ٤/١٣ :

(فالراد على أهل البدع مجاهد حتى كان يحيى بن يحيى يقول : الذب عن السنة أفضل من  
الجهاد...) أ.هـ.

وقال أيضا ٢٨ / ٢٣١ - ٢٣٢ :- (( مثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب  
والسنة فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين حتى قيل لأحمد بن حنبل  
، الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع ؟ فقال : إذا قام وصلى  
واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين هذا أفضل ، فين أن  
نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله إذ تطهير سبيل الله ودينه  
ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق  
المسلمين ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين وكان فساد أعظم من فساد  
استيلاء العدو من أهل الحرب فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين  
تبعاً وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء) .

وقال ابن القيم في مدارج السالكين ٣٧٢ / ١ : (واشتد نكير السلف والأئمة لها -  
البدعة- وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض ، وحذروا من فتنهم أشد التحذير ، بالغوا في  
ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان ، إذ مضرة البدع وهدمها للدين  
ومنافاتها له أشد) .

قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه [باب الْكُشْفِ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَقْلَةِ الْأَخْبَارِ وَقَوْلِ الْأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ]: ((وقال محمد سمعتُ عليَّ بنَ شَقِيقٍ يقول: سمعتُ عبدالله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: "دَعُوا حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ السَّلَفَ")).

### **بعض أصول المعتزلة:-**

وكان من أوائل الفرق المبتدعة التي خرجت في هذه الأمة وورثت لها وارث المعتزلة وقد خرجت هذه الفرقة في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة .

فكان من أصولهم الباطلة التي أصلوها على فهمهم الفاسد التوحيد والعدل فالتوحيد عندهم نفي الصفات والقول بأن القرآن مخلوق .

### **نتيجة ما بنوه : -**

فمن لم يعتقد ذلك المعتقد فهو كافر ومن لم يكفر هذا الكافر أو شك في كفره فهو كافر..

**وكما يقال :** إن لكل قوم وارث فقد خرجت فرقة ضالة تكفر من عذر من وقع في الشرك المنتسب للإسلام جاهلاً وسماً مسلماً قبل إقامة الحجة وإزالة الشبهة ، منطلقين من قاعدة (( **من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر** )) .

وهذه القاعدة صحيحة لا شك فيها وأنها حق لكن على فهم أئمة السلف ومن تبعهم كابن تيمية وتلميذه ابن القيم وأئمة الدعوة لا على فهم العاذرية الحازمية.

وقد كان أبو مريم الكويتي وضياء القدسي وغيرهما قد تبنا هذا المعتقد ودعوا الناس إليه بيد أن دعوتهم لم يكن لها رواج وانتشار حتى خرج الشيخ / أحمد بن عمر الحازمي فتلقف هذا المعتقد وبدأ يؤصل له ويدعو الناس إليه ومن لم يعتقد هذا المعتقد أو شك فيه

فهو كافر بل حتى من لم يكفر الأول فهو أيضاً كافر فحريّ أن تنسب هذه الفرقة اليه وإن لم يكن هو مؤسسها أو منشؤها.

فالفرقة الجهمية تُنسب الى جهم بن صفوان علماً بأن من أنشأ هذا الفرقة وابتدع هذه البدعة هو شيخه الجعد بن درهم وبما أن جهم هو الذي تولى نشرها ودعا الناس اليها وأصل لها فُتن به أقوام فمن وسم بدعتهم "بالعاذرية" تسمية لتكفيرهم العاذر قبل قيام الحجة فقد أصاب ومن وسم هذه البدعة بـ (العاذرية الحازمية) أو (الحازمية) نسبة لمن أصل لها وزينها فقد أصاب وهو أولى.

والشيخ الحازمي قد مر في مرحلته العلمية بأطوار ومراحل فكان بادئ أمره جامعاً جلدأ ثم تحول الى الحدادية "ومن أصول الحدادية تكفير العاذر" ثم انتقل (بحدادية تحت غطاء السلفية ليروج بدعته) إلى السلفية فهو ينتقل من بدعة إلى بدعة وما تدري ما هي مرحلته ومحطته القادمة ماذا سيكون حاله نسأل الله له الهداية.

وقد ذم السلف وحذروا من كان هذا حاله فقد ذكر ابن بطة في الإبانة الكبرى " أن أبا مسعود الأنصاري قال لحذيفة -: أوصني قال -: إن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما كنت تنكر وتنكر ما كنت تعرف وإياك والتلون في دين الله فإن دين الله واحد " .

وذكر أيضاً عن إبراهيم: " كانوا يكرهون التلون في الدين " .

وقال في روايه أبي ابراهيم: " كانوا يرون التلون في الدين من شك القلوب في الله " .

وقال مالك: " الداء العضال التقل في الدين " .

وقال مالك: " ما كنت لاعباً فلا تلعبن في دينك " .

وقال عمر بن عبدالعزيز: " من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر تنقله " .



قَالَ الْقَاضِي: سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ اخْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ» وَحَجَّرَ التَّوْبَةَ إِيشَ مَعْنَاهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُوقَفُ، وَلَا يُسَرُّ صَاحِبُ بِدْعَةٍ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} ..

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ: لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ كَذَلِكَ يَدْعُوهُ إِلَى أَلَّا يَنْظُرَ نَظْرًا تَامًّا إِلَى دَلِيلٍ خِلَافِهِ، فَلَا يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَلِهَذَا قَالَ السَّلَفُ: إِنَّ الْبِدْعَةَ أَحَبُّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنَ الْمُعْصِيَةِ وَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ السَّجِسْتَانِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ الْمُبْتَدِعَ لَا يَرْجِعُ

وَقَالَ أَيُّضًا: التَّوْبَةُ مِنَ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي كَثُرَ مُلَازِمَتُهُ صَاحِبِهِ لَهُ، وَمَعْرِفَتُهُ بِحُجَجِهِ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُقَابِلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْأَدَلَّةِ.

وسلفنا الصالح كلامهم حق في أن صاحب البدعة صعب رجوعه للحق لظنه أنه يحسن صنعا ، فالشيخ الحازمي لم يترك بدعته "الحدادية" في تكفيره للعاذر فلم يزل على بدعته هو وشيخه محمود الحداد .

قال الشاطبي في الاعتصام: إذ لا يبعد أن يتوب عما رأى، ويرجع إلى الحق، كما نقل عن عبد الله بن الحسن العنبري، وما نقلوه في مناظرة ابن عباس الحنابلة الخارجين على علي - رضي الله عنه - وفي مناظرة عمر بن عبد العزيز لبعضهم، ولكن الغالب في الواقع الإصرار.

ومن هنالك قلنا: يبعد أن يتوب بعضهم لأن الحديث يقتضي العموم بظاهره ...

وسبب بعده عن التوبة أن الدخول تحت تكاليف الشريعة صعب على النفس؛ لأنه أمر مخالف للهوى، وصاد عن سبيل الشهوات، فيثقل عليها جدًا؛ لأن الحق ثقیل، والنفس إنما تنشط بما يوافق هواها، لا بما يخالفه، وكل بدعة للهوى فيها مدخل؛ لأنها راجعة إلى نظر مخترعها ... مع ضميمة أخرى، وهي أن المبتدع لا بد له من تعلق بشبهة دليل ينسبها إلى

الشارع، ويدعي أن ما ذكره هو مقصود الشارع، فصار هواه مقصودًا بدليل شرعي في زعمه، فكيف يمكنه الخروج عن ذلك، وداعي الهوى مستمسك بحسن ما يتمسك به، وهو الدليل الشرعي في الجملة ؟.

### وقد ذكر بعض من عرف حال الحدادية:-

وأيضًا من أوصافهم: إثارته لمسألة العذر بالجهل وتكفيرهم لمن يعذر بالجهل وتضليلهم ثم تكفيرهم لمن يعذر بالجهل وهذا هو محطّة تكفيرهم.

وكان هذا الحازمي آخر ما تكلم فيه وابتدع (( تكفير العاذر بالجهل في الشرك المنتسب للإسلام قبل التبيين والتعريف ))

### لا تعجل أيها القارئ الكريم وتقول ما دليلك على التفريق بين الأصلي والمنتسب ؟

سيكون لنا ردودٌ على هذه الشبهة وأخواتها بإذن الله، وإنما أنا هنا لأبين وجه الشبه بين المعتزلة المعاصرين وبين شيوخهم المتقدمين .

وكان بادئ أمره يبدع العاذر ويقول إنها بدعة ثم انتقل بعد ذلك لما صار له أتباع فكفر العاذر ثم بعد ذلك كفر من لا يكفر العاذر.

وسياتي عن قريب بتكفير بعض أتباعه إن لم يلتزموا التسلسل بل سيأتي عليه زمان بتكفير أئمة الدعوة إن لم يكن قد كفرهم بل ويلزمه ذلك ويلزمه أيضاً تكفير من تبعه ، بل إن بعض أتباعه وتلاميذه على حسب ما بلغنا من إخواننا في الجزيرة أنهم قد كفروا الثالث وبعضهم يكفر الرابع.

وهذا شأن أهل البدع يبتدعون أقوالاً ويكفرون من خالفهم كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج السنة ٩٥/٥: [ ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم . وأهل السنة لا



يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ وإن كان مخالفاً لهم مستحلاً لدمائهم ؛ كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما ، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم].

### أصل الإشكال الأول :

وأصل الإشكال عند الحازمية العاذرية أنهم لم يفرقوا بين الكفر والتكفير فظنوا أنهما واحد وهذا خطأ فاحش ، ذلك أن الكفر إنما يكون على الفعل وهو الشرك والتكفير يكون على الفاعل.

فالأول من جهله أو جعله توحيداً أو لم ينكره فهذا كافر بل لم يدخل في الإسلام.

والثاني متعلقه الأسماء والأحكام ويجب إعمال الشروط والموانع فيه وهذا لا يكون إلا في المسائل الخفية.

فجعلوا تكفير الكافر من أصل الدين فلم يقبلوا بهذه الأعذار لأن أصل الدين الذي قرروه لا يقبل فيه العذر بالجهل أو بالتأويل.

فطردوا أحكام الكفر فجعلوها في التكفير فضلوا وأضلوا ، فصار هذا عندهم هو الأصل في الدين ومن خالفهم فيه أو جهله أو شك فيه فهو كافر.

### **إختلافهم في مناط ووصف العاذر بالكفر :**

وأيضا فهم مختلفون في مناط كفر العاذر فتارة يكون كفره لأنه لم يفهم حقيقة التوحيد وتارة يكون كفره لأنه لم يكفر بالطاغوت وتارة يكون كفره قد أنكر معلوما من الدين بالضرورة ثم تجدهم ينقلون عن أهل العلم أن مناط كفرهم تكذيب النصوص وردّها.

### **مناط كفر العاذر : -**

( هل العاذرية الحازمية معتزلة ) .....

فتسمية المشرك مسلماً مناط كفره تكذيب النص ورده ، فإن كان هذا الأمر ظاهراً عند الخاصة والعامة " يكون والحالة هذه معلوم بالضرورة من دين الإسلام كفره " .

أما إن جهله كثير من الخاصة قبل العامة فهذا لا يشك أنها تكون مسألة خفية لا يكفر العاذر فيها ابتداء حتى يبين له ويعرف فإن أصر بعد ذلك وعاند كفر.

### أصل الإشكال الثاني :

فطرده المسائل الظاهرة في كل مكان وزمان هو من صلب الإشكال والضلال عند العاذرية الحازمية وإن قالوا نحن نراعي ذلك .

والمسائل الظاهرة من أمور الشرائع وبلوغها ليس أمراً ثابتاً في كل مكان وزمان ولا لكل شخص بل تتنوع فيكون ظاهراً في مكان وزمان مالا يكون ظاهراً في مكان آخر وزمان آخر وبالنسبة لشخص آخر، فقد تكون في زمان ظاهرة وفي زمان خفية .

يوضح ذلك مقاله شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٣ / ٦٤ ((...وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِذَلِكَ وَلَا عَدْلٌ بَلْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ إِلَّا جَهْلٌ وَظُلْمٌ وَظَنٌّ ) وَمَا تَهَوَّى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى ) وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ فَهُوَ حَقٌّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي نَقِيضِهِ ؛ وَحِينَئِذٍ فَمَنْ اعْتَقَدَ نَقِيضَهُ كَانَ اعْتِقَادُهُ بَاطِلًا وَالْإِعْتِقَادُ الْبَاطِلُ لَا يَكُونُ عِلْمًا وَمَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ فَهُوَ عَدْلٌ لَا ظُلْمَ فِيهِ فَمَنْ نَهَى عَنْهُ فَقَدْ نَهَى عَنِ الْعَدْلِ وَمَنْ أَمَرَ بِضِدِّهِ فَقَدْ أَمَرَ بِالظُّلْمِ ؛ فَإِنَّ ضِدَّ الْعَدْلِ الظُّلْمُ فَلَا يَكُونُ مَا يُخَالِفُهُ إِلَّا جَهْلًا وَظُلْمًا ظَنًّا وَمَا تَهَوَّى الْأَنْفُسُ وَهُوَ لَا يَخْرُجُ عَنْ قِسْمَيْنِ أَحْسَنُهُمَا أَنْ يَكُونَ كَانَ شَرْعًا لِبَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ نُسِخَ وَأَدْنَاهُمَا أَنْ يَكُونَ مَا شَرَعَ قَطُّ ؛ بَلْ يَكُونُ مِنَ الْمُبَدَّلِ فَكُلُّ مَا خَالَفَ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِمَّا شَرْعٌ مَنْسُوخٌ وَإِمَّا شَرْعٌ مُبَدَّلٌ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ ؛ بَلْ شَرَعَهُ شَارِعٌ بَغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ كَمَا قَالَ : ( أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ) لَكِنَّ هَذَا وَهَذَا قَدْ يَقَعَانِ فِي خَفِيِّ الْأُمُورِ وَدَقِيقِهَا بِاجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا اسْتَفْرَعُوا فِيهِ وَسَعَهُمْ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَيَكُونُ لَهُمْ مِنَ الصَّوَابِ وَالِاتِّبَاعِ مَا يَغْمُرُ ذَلِكَ، كَمَا وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي مَسَائِلِ الطَّلَاقِ وَالْفَرَائِضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مِثْلُ هَذَا فِي جِلِّي الْأُمُورِ وَجَلِيلِهَا ؛ لِأَنَّ بَيَانَ هَذَا مِنَ الرَّسُولِ كَانَ ظَاهِرًا بَيْنَهُمْ فَلَا يُخَالِفُهُ إِلَّا مَنْ يُخَالِفُ الرَّسُولَ وَهُمْ مُعْتَصِمُونَ بِحَبْلِ اللَّهِ يُحْكُمُونَ الرَّسُولَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ لَا يَتَقَدَّمُونَ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَضَلًا عَنْ تَعَمُّدِ مُخَالَفَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . فَلَمَّا طَالَ الزَّمَانُ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ ظَاهِرًا لَهُمْ وَدَقَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ جَلِيًّا لَهُمْ فَكَثُرَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا فِي السَّلَفِ .

وَإِنْ كَانُوا مَعَ هَذَا مُجْتَهِدِينَ مَعْذُورِينَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ خَطَايَاهُمْ وَيُثَبِّتُهُمْ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ  
وَقَدْ يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ مَا يَكُونُ لِلْعَامِلِ مِنْهُمْ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ  
؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجِدُونَ مَنْ يُعِينُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَهَؤُلَاءِ الْمُتَأَخَّرُونَ لَمْ يَجِدُوا مَنْ يُعِينُهُمْ عَلَى  
ذَلِكَ)).

**تأمل :** كيف عذرهم رغم كونهم خالفوا ما كان ظاهراً جلياً فيمن كان قبلهم.

وقال ايضا في مجموع الفتاوى ١١٨/١٣: ((و أَيْضًا فَكَوْنُ الشَّيْءِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ  
ضُرُورَةٌ أَمْرٌ إِضَافِيٌّ فَحَدِيثُ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ وَمَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ قَدْ لَا يَعْلَمُ هَذَا بِالْكُلِّيَّةِ  
فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ يَعْلَمُهُ بِالضَّرُورَةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ  
لِلسَّهْوِ وَقَضَى بِالِدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَقَضَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُهُ الْخَاصَّةُ  
بِالضَّرُورَةِ وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُهُ الْبَيِّنَةُ)).

فإذا علمنا أن التكفير حكم شرعي كسائر الأحكام الشرعية فالعذر الوارد على من لم  
يكفر الكافر ترجع إلى ذات الأعذار التي تثبت لمن يكذب بالنصوص ويردها.

وتكفير العاذر المنتسب للإسلام لا يعلمه كثير من أهل العلم في هذا الزمان فكيف  
بعمامة الناس!!

وقال أيضا رحمه الله في مجموع الفتاوى ٦٠٩/٧: " أما الفرائض الأربع، فإذا جحد  
وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة فهو كافر، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات  
الظاهرة المتواتر تحريمها كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك.

وأما من لم تقم عليه الحجة مثل أن يكون حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة لم  
تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
يستثنون من تحريم الخمر، كما غلط في ذلك الذين استتابهم عمر وأمثال ذلك، فإنهم  
يستتابون وتقام الحجة عليهم، فإن أصروا كفروا حينئذ، ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك ".

وقال السيوطي في الأشباه والنظائر: ( كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس لم يقبل منه دعوى الجهل، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك، كتحريم الزنى والقتل والسرقة والخمر والكلام في الصلاة والأكل في الصوم ).

**فنسأل الشيخ الحازمي هل تكفير العاذر المنتسب للإسلام علمه وظهوره مما يشترك فيه غالب الناس ؟**

نترك الإجابة للشيخ نفسه فقد قال عمن يعذر بالجهل :- (..... لا يمكن أن يصل إلى إيصال الحق إلا بأن يعرف السياسة الشرعية فيما يتعلق بالدعوة إلى الله ولا سيما مصر شيوخهم المشهورون في أصول التكفير على منهج الجهم بن صفوان فعندهم هذه المسألة الذي يطرحها يكون خارجيا بالاتفاق لا خلاف عندهم كل من اعتقد أن هؤلاء المشركين لا يعذرون بالجهل وأنهم كفار مشركون وهذا يقاطع بل يضرب ، ولذلك لما طرحت المسألة قال لي بعض الطلبة الخواص : أنك لولا أن لك قاعدة عند بعض الطلبة الذين يعرفوني ويتابعون الموقع ونحو ذلك لقامت ثورة ثانية لأن هذا القول لا يكاد يعرف...)

**فكلامه هذا حجة عليه .**

وقال أيضا شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢١٠/١٩ ((فمن قال إن المخطيء في مسألة قطعية أو ظنية يأثم فقد خالف الكتاب والسنة والإجماع القديم ، قالوا وأيضاً فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفا للقول في نفسه فإن الإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقه عنده وغيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً وقد يكون الإنسان ذكياً قوي الذهن سريع الإدراك علماً وظناً فيعرف من الحق ويقطع به ما لا يتصوره غيره ولا يعرفه لا علماً ولا ظناً فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة وبحسب قدرته على الاستدلال ، والناس يختلفون في هذا وهذا فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه حتى يقال كل من خالفه قد خالف القطعي بل هو صفة لحال الناظر المستدل المعتقد وهذا مما يختلف فيه الناس فعلم أن هذا الفرق لا يطرد ولا ينعكس)).

وهذا القول لابن تيمية - يعني أهل الكلام : فمن قال إن المخطيء في مسألة  
قطعية أو ظنية يأثم فقد خالف الكتاب والسنة والإجماع القديم

هو قول المعتزلة القدرية فعندهم أن المخطيء في المسائل القطعية أو الظنية أنه أثم كافر  
لا يعذر بجهله .

وهذا ما وقع فيه العاذرية الحازمية حيث جعلوا من لم يكفر العاذر المنتسب للإسلام  
أنه كافر ولم يعتبروا خفاء المسألة وجعلوا مالميس بظاهر ظاهرا فأثموا وكفروا من خالفهم .  
فإذا تبين ذلك عرفنا أن الأمر مرده إلى ظهور المسألة من خفائها وهل علمها الخاص  
والعام .

ومن هنا فرقنا بين الكافر الأصلي كاليهود والنصارى وبين المنتسب للإسلام فالأول  
كفره ظاهر للعامة قبل الخاصة.

فلو سألت أي عامي عن من لا يكفر اليهود والنصارى لقال لك وبدون تردد أنه  
كافر ، وأما الثاني المنتسب للإسلام فأكثر أهل العلم الذين أشربت قلوبهم الإرجاء لا  
يكفرونه " وقولهم لا شك أنه باطل " فكيف بعامة الناس ؟

فالعاذر عنده شبهة في الموانع حيث جعل الجهل مانعا من موانع التكفير، ألا ترى أننا  
لا نعذر من لا يكفر اليهود والنصارى بجهله وما ذاك إلا لأن المسألة من أظهر المسائل  
وضوحا وظهورا.

فإن قال الشيخ الحازمي هداانا الله وإياه للحق أنا أعتبر المسائل الخفية إن كانت خفية  
وأعمل فيها الشروط والموانع.

قلنا له لم يحصل منك هذا ألبيه بل جعلتها من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة  
وذلك حينما أقررت وقلت لما تعذرت عن نفسك في مصر في فتواك المشهورة لما جوزت فعل  
الردة على أصلك الفاسد حين قلت :-

{... تريد أن تقلد من لا يعذر لا بأس تريد أن تقلد من يعذر لا بأس يعني لا تجعل الموضوع كأنه فيصّل إما إسلام وإما كفر}.

فلما بين لك طلابك المخلصون قالوا لك :- يا شيخ هذا الفعل كفر وأنت غير مكره ،  
أضطرت أن تخرج بيانا صوتيا لتبرر قولك الكفري-على أصلك الذي لا تعذر به -  
فقلت:-

(.....لا يمكن أن يصل إلى إيصال الحق إلا بأن يعرف السياسة الشرعية فيما يتعلق  
بالدعوة إلى الله ولا سيما مصر شييوخهم المشهورون في أصول التكفير على منهج الجهم بن  
صفوان فعندهم هذه المسألة الذي يطرحها يكون خارجيا بالإتفاق لا خلاف عندهم كل  
من اعتقد أن هؤلاء المشركين لا يعذرون بالجهل وأنهم كفار مشركون وهذا يقاطع بل  
يضرّب ، ولذلك لما طرحت المسألة قال لي بعض الطلبة الخواص : أنك لولا أن لك قاعدة  
عند بعض الطلبة الذين يعرفوني ويتابعون الموقع ونحو ذلك لقامت ثورة ثانية لأن هذا  
القول لا يكاد يعرف ...)

**فهل بعد كلامك هذا عن الحقيقة الواقعة تعتبر هذه المسألة من المسائل  
الظاهرة التي لا يعذر الجاهل فيها أم أنها تعتبر من المسائل الخفية ؟**

فإذا كان شييوخهم وطلبة العلم وهؤلاء يعتبرون الخاصة يجهلون هذه المسألة فكيف  
بعمامة الناس ؟ فقد قلت أن هذه القول لا يكاد يعرف فأنت هنا أقررت وأكدت أن هذه  
المسألة من أشد المسائل خفاء وفي تنزيل الحكم جعلتها من المسائل الظاهرة ولم تعذر فيها ،  
فأي تناقض بعد هذا !!؟

فإن لم تكن تلك مسألة خفية فلا أعلم ما هي المسائل الخفية.

وهذا ليس في مصر فحسب بل في كل أصقاع الأرض حتى عندكم في الجزيرة  
شييوخكم المشهورون يعذرون بالجهل .



### ضابط المسألة الظاهرة والخفية:-

وأهل العلم قد تكلموا عن ضابط المسألة الظاهرة والخفية فقالوا:-

#### ضابط المسألة الظاهرة :-

- مسائل لا يسع المكلف جهلها سموها علم العامة.
- مسائل قطعية معلومة من الدين بالضرورة .
- مسائل ظاهرة الحجة تقام فيها بكتاب الله وبلوغه.
- كل علم ظهرت أدلته وأجمعت عليه الأمة وظهر علمها للخاص والعام " وهذا الضابط أضبطها وأشملها فالظهور الذي علق الله عليه الأحكام هو ظهوره بين الناس " .

#### ضابط المسألة الخفية :-

- هي المسائل التي يعلمها الخاص دون العام وذلك لخفائها وعدم اشتهاؤها.
- مسائل يسع المكلف جهلها سموها علم الخاصة .
- مسائل غير معلومة من الدين بالضرورة.
- مسائل خفية لا بد فيها من إقامة الحجة وتفهمها.

وعدم تكفير العاذر لا يعلمه أكثر الخاصة فكيف بالعامه.

والشيخ الحازمي يقرر هذا في دروسه ، فنسأل الحازمي هل هذه المسألة علمها الخاص قبل العام عندكم في الجزيرة ؟

قطعا لا بل تعتبر من أشد المسائل خفاء.

### توضيح مهم لما سبق :-

من بلغه حكم الله في المشركين-المتسبين للإسلام- وتحقق لديه أنهم على غير دين الإسلام ، ثمّ هو مازال يصر على إسلامهم فهذا نقض أصل دينه من جنس من رد حكماً شرعياً عرف حكمه ثمّ كذب به ، حيث إن كل علم تحقق لصاحبه أنه من دين الله فقد صار من أصل دينه الإيمان به وإن لم يفعل فقد كفر .

فبذلك فقط يكون تكفير المشركين من أصل الدين ، باعتبار بلوغ العلم لصاحبه وتحقيقه من المسألة ثم جحد لها ، من جنس أي حكم شرعي عرف صاحبه صحته فجحدته .  
وأن تكفير العاذر من عدمه ترجع إلى الشروط والموانع وهل هذه المسألة ظاهرة أم خفية.

فلا يجادل أحدٌ في أن تكفير العاذر من أشد المسائل خفاء في هذا الزمان خاصة وأن الإرجاء أصبح وكأنه عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الزمان كمثّل عقيدة الأشاعرة في زمن ابن تيمية وقبله أضحت وكأنها عقيدة أهل السنة والجماعة .

فإذا كان كثير من العلماء يعذرون بالجهل من تلبس بالشرك في هذا الزمان فكيف بالعامّة وكيف بمن عذر العاذر ؟

والشاهد أنه لا بد أن نعلم أن أصل ضلال الحازمية ناشئ من خلطهم بين الكفر والتكفير وعدم إعمال المسائل الظاهرة من الخفية والشروط والموانع .

والتكفير كما ذكرنا هو حكم شرعي لا يعلم بالعقل وإنما هو كما قال ابن الوزير اليماني في - العواصم والقواصم - أن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٤٩٨/١٢ :

[ والاصل الثاني أن التكفير العام-كالوعيد العام- يجب القول بإطلاقه وعمومه وأما الحكم على المعين بأنه كافر او مشهود له بالنار : فهذا يقف على الدليل المعين فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه ]

وقال شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله في مجموع الفتاوى ٥٥٤/٥

[ فإن الايجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو الى الله ورسوله ليس لأحد في هذا الحكم وانما على الناس إيجاب ما اوجبه الله ورسوله وتحريم ما حرمه الله ورسوله وتصديق ما اخبره الله ورسوله ]

وقال شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله في مجموع الفتاوى ٤٦٨/١٢

[-- إذا تبين ذلك فاعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام التي تتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا --].

فالحازمي مضطرب في هذه متناقض جدا ، فمرة يجعلها من أصول الدين وكأنها مغروزة في الفطرة ومرة يجعلها من المسائل الظاهرة من الشرائع كتكفير الزنا وشرب الخمر وفي نفس الوقت يقر أن أكثر أهل العلم فضلا عن عوامهم يجهلون هذه المسألة!!

فإن إخضاع الشروط والموانع وإعمال قول أهل العلم كما في قولهم مظنة علم أو مظنة جهل أو هل غيره يجهله إنما تكون في الأحكام في المسائل الخفية، وتكفير المشرك حكم شرعي كسائر الأحكام يرجع فيه إلى ظهور المسألة من خفائها إلى غير ذلك مما هو معروف.

فإذا بلغ العبد حكم الله في المشرك وتحقق لديه أنه على غير دين الإسلام ثم أصر وعاند فهذا نقض أصل دينه كمثل من يرد حكما شرعيا عرف حكمه ثم كذبه.

فقاعدة " من لم يكفر المشرك أو شك في كفرهم أو صحح أو مذهبهم كفر " هي كفر نوع لا كفر عين لا بد من إخضاع الشروط والموانع فيها...الخ.

فإن أكثر ما أشكل عليهم كلام أئمة الدعوة في كلامهم عن تكفير المشركين والبراءة منهم وكلامهم حق ولكن إنما عنوا بذلك بعد قيام الحجة يجب حينئذ تكفيرهم وتجد هذا في أكثر من موضع يقولون "بعد التعريف" أو "بعد البيان" أو "بين له" ولا يقال هذا إلا في المسائل الخفية ، ولم يذكروا ذلك فيمن استحل شرب الخمر أو فعل الزنا وهو بين المسلمين فلم يقولوا "يعرف أو يبين له حتى تزول عنه الشبهة" وما ذلك إلا لأن المسألة ظاهرة.

أما من يستدل بأقوالهم فيمن "لا يكفر المشرك المتلبس فهو كافر مثلهم ويلحق بهم" فقطعاً إنما عنوا بذلك بعد قيام الحجة وإزالة الشبهة جمعاً بين أقوالهم فكما يجب علينا رد المتشابه من القرآن والسنة إلى المحكم فكذلك يجب علينا رد المتشابه من أقوال أهل العلم إلى محكم أقوالهم وإلا لضربنا أقوال بعضهم ببعض ولكانوا متناقضين وحاشاهم من ذلك رحمهم الله تعالى<sup>(١)</sup>.

**وأضرب مثلاً للتوضيح** لو أن رجلاً حنيفاً موحداً أو أنه حديث عهد بإسلام ولم يبلغه رسول وقومه مشركون وثنيون وهو يقول إن فعلكم هذا باطل ومخالف للفطرة لكنه لم يكفرهم ، فهل مثل هذا يكفر ؟ هل يقال عنه أنه لم يكفر بالطاغوت أو أنه لم يعرف التوحيد أو أنه جعل الشرك توحيداً ؟

فإن قالوا لا ، لا يكون ذلك .

**قلنا لهم لماذا ؟ ألا يكون في هذه الحالة أنه لم يكفر بالطاغوت على زعمكم ؟**

سيقولون لا ، لأنه حديث عهد بإسلام .

**قلنا لهم** إن الكفر بالطاغوت وإنكار الشرك ومعرفة التوحيد كلها من أصل الدين ليس لها علاقة بالبلاغ وإنما البلاغ يكون في الشرائع من تحليل وتحريم وهذا ما أشكل

---

(١) وكنت سأنقل هنا كلام أئمة الدعوة في حكم العاذر وتوضيح أقوالهم وكشف تلاعب الحازمي بإستدلالاتهم

في تكفير العاذر بمتشابه أقوالهم وإغفاله عن توضيح مرادهم بأن ذلك لا يكون إلا بعد قيام الحجة .

إلا أنني اثرت أن أفرد لها بحثاً مستقلاً

## ( هل العاذرية الحازمية معتزلة ) .....

عليكم ، فخلطكم بين أصول الدين وبين مادون ذلك من أصول الشرائع أوقعكم فيما أنتم فيه ، فإنما أوتيتم من قبل هذا.

والتكفير حكم شرعي ولم يبلغ هذا الرجل هذا الحكم الشرعي كما لو أنه قال شرب الخمر حلال فهل يكفر؟؟ قطعاً لا يكفر لأنه لم تبلغه الشرائع فيعذر بهذا .. فلم عذرتكم من استحل شرب الخمر ولم تعذروا من لم يكفر المشرك وكلاهما حكمان شرعيان كسائر الأحكام ؟

ويزيد الأمر وضوحاً لو قال هذا الرجل من كان حديث عهد بإسلام أن فعلكم وشرككم صحيح أو لم ينكره الشرك ، في هذه الحالة يكون كافراً لأنه لم يكفر بالطاغوت ولم يعرف التوحيد ولم ينكر الشرك بله لم يدخل في الإسلام .

فلما حصل الخلط الفاحش والجهل الكبير عند الحازمي وأتباعه بين الكفر والتكفير وبين أصول الدين وأصول الشرائع وبين المسائل الظاهرة والخفية كفروا المسلمين واستحلوا دماءهم والعياذ بالله .

**ختاماً لهذا الجزء أنقل كلاماً مهما نقلته من الشبكة العنكبوتية من معرف عرف بنفسه " القامع "**

"يجب التفريق بين الشرك و الشرائع الظاهرة فالمسلم الذي ينكر شريعة ظاهرة وكان حديث عهد بإسلام أو نشأ ببلد الكفار أو عائشاً في بادية بعيدة فإنه يعذر بجهله و لا يلحقه اسم الردة لان الشرائع لا تلزم الا بعد بلوغها أما لو تلبس بالشرك و كان من الثلاثة وهو موحد معه أصل الإيمان فاسم الشرك و الردة يلحقانه ولكن لا يلحقه اسم كفر القتل و التعذيب حتى تقوم عليه الحجة".

---

(٢) وهذا هو رابط الموضوع فإنه مهم جداً ونافع من أفضل ما قرأت في العذر بالجهل : تأصيلات في العذر بالجهل

### الأصل الثاني في موافقتهم للمعتزلة :-

ثم ننتقل بعد ذلك الى موافقه العاذرية الحازمية المعتزلة لأسلافهم في إلتزام باطلهم وفساد بدعتهم الشنعاء

#### فقد نقل الاشعري في مقالات الإسلاميين :

( وحكى محمد بن شبيب وعباد بن سليمان عن أبي شمر أنه كان يقول ان الإيمان هو المعرفة بالله والإقرار به وبها جاء به من عنده ومعرفة العدل يعني قوله في القدر ما كان من ذلك منصوباً عليه او مستخرجاً بالعقول مما فيه اثبات عدل الله ونفي التشبيه والتوحيد وكل ذلك إيمان والعلم به إيمان والشاك فيه كافر والشاك في الشاك كافر أبداً ، والمعرفة لا يقولون إنها إيمان ما لم تضم الإقرار وإذا وقعا كانا جميعاً إيماناً ).

وذكر عبدالقادر البغدادي في الفرق بين الفرق ( وزعم المردار أيضاً أن من أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كيف فهو كافر والشاك في كفره كافر وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية ) .

#### قال أبو الحسين الملقب رحمه الله في التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع :

( فأما الذي يكفر فيه معتزلة بغداد معتزلة البصرة فالقول في الشاك والشاك في الشاك ومعنى ذلك أن معتزلة بغداد والبصرة وجميع أهل القبله لا اختلاف بينهم أن من شك في كافر فهو كافر لأن الشاك في الكفر لا إيمان له لأنه لا يعرف كفراً من إيمان فليس بين الأمة كلها المعتزلة ومن دونهم خلاف أن الشاك في الكافر كافر ثم زاد معتزلة بغداد على معتزلة البصرة أن الشاك في الشاك والشاك في الشاك إلى الأبد إلى ما لا نهاية له كلهم كفار وسبيلهم سبيل الشاك الأول وقال معتزلة البصرة الشاك الأول كافر لانه شك في الكفر والشاك الثاني الذي هو شك في الشاك ليس بكافر بل هو فاسق لأنه لم يشك في الكفر إنما شك في هذا الشاك أيكفر بشكه أم لا فليس سبيله في الكفر سبيل الشاك الأول وكذلك عندهم الشاك في الشاك والشاك في الشاك إلى ما لا نهاية له كلهم فساق إلا الشاك الأول فإنه كافر وقولهم أحسن من قول أهل بغداد )

والمعتزلة المعاصرة الحازمية جعلوا تكفير العاذر وتكفير من لم يكفر العاذر أصل من أصول الدين لا يعذر المرء بجهله . ومن توقف أو شك في كفره فهو كافر

وهذه السمة أي تكفير العاذر الأول والعاذر الثاني والإلتزام بالتسلسل متفاوتون بينهم فمقلٌ ومستكثر .

ومنهم من يصدق ويعلن كالأجوارج ومنهم من هو جبان منافق أو يعمل بتقية الروافض أو مُدعٍ سياسة شرعية .

علماً بأن الحازمي كان يكفر العاذر الأول فقط موافقاً لمعتزلة البصرة ثم كعاداته وتلونه وتمرحله كفر من لم يكفر العاذر "العاذر الثاني" فهو الآن في منزلة بين منزلتين بين معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد.

ومن يكفر الثالث قطعاً أنه يكفر شيخه الحازمي لأنه يكفر الثاني وهكذا فهم على نهج أسلافهم حذو القذة بالقذة المعتزلة الاوائل .

فقد كفروا أبا الحسين البصري وهو من أئمتهم وتكفيرهم أبا الهذيل العلاف وتكفير أبي هاشم الجبائي أباه علي ، وهؤلاء أئمتهم وكبارهم .

**ومن المعاصرين :**

- المهتدي بالله الابراهيمي يُكفر ضياء الدين القدسي ومن هو دونه ، بسبب خلافهم في اعدار الشاك في بعض قدرة الله عز وجل .

- ضياء الدين القدسي وابو عبدالله المصري وشاكر نعم الله يُكفرون ابا مريم الكويتي ومن هو دونه ، بسبب خلافهم في تحديد أصل الدين .

- المنتصر بالله الشرقاوي والقدسي وشاكر نعم الله يُكفرون ابا عبدالله المصري ومن هو دونه ، بسبب خلافهم في مسائل الايمان والكفر .



فهذا حال أهل البدع يبتدعون أقوالاً ويكفرون من خالفهم فيها كما قال ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ٩٥/٥ [--] ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ويكفرون من خالفهم فيها ، ويستحلون دمه كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ وإن كان مخالفاً لهم مستحلاً لدمائهم كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم [--].

### تحذير وتنبية :-

فالحازمي له كلام يدعو للريبة والحذر فقد قال في نهاية الدرس الرابع لشرحه أصل الدين وقاعدته ... { الكلام واضح كله مكرر من أجل أن نقرر هذا الأصل العظيم ، لئلا يقال أن هذه دعوة وهابية ، وهذا رأي شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأحفاده وهؤلاء فقط أئمة الدعوة يرون كفر عباد القبور.

وأما المسألة لو رجعت للكتاب والسنة لرأيت قولاً آخر!! لو رجعنا للكتاب والسنة لرأينا كفر الكفر الذي لا نزاع في كفر من لم يكفره ، هذا الذي نعتقه وندين الله تعالى به . {

لاحظ هنا أيها القارئ الكريم ماذا يقول الحازمي : يقول " شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأحفاده وهؤلاء فقط أئمة الدعوة يرون كفر عباد القبور " وأئمة الدعوة لا يكفرون العاذر المنتسب للإسلام ابتداء حتى يعرف ويبين ومن يحتج بكلامهم أنهم يكفرون العاذر من قبل التبيين والتعريف فإنما أخذ بمتشابهة أقوالهم مع تركه لمحكم أقوالهم وهذا حال أهل البدع ، فهل ياترى الحازمي يكفر أئمة الدعوة ؟

ومن تتبع دروس الحازمي ويرى تدرجه وتفرجه في دعوته يعلم أن الرجل يخفى بعض معتقده .

## تناقضات العاذرية الحازمية والزامات :-

اسمع ما يقول الحازمي في الدقيقة ٥٥.٣٠ الخامسة والخمسين في آخر رابط في رده على الفتوى التونسية قال بعد سؤال وجه إليه :-

[....من الكفر ما هو مجمع عليه، ومن الكفر ما هو مختلف عليه، تارك الصلاة مجمع عليه، عند كثير من العلماء مختلف فيه، حينئذ إذا رجح زيد من الناس أن تارك الصلاة كافر، ورجح عمرو أنه ليس بكافر، حينئذ هل يصح لهذا أن نقول: من لم يكفر تارك الصلاة فهو كافر؟ هل يصح؟ لا يصح بالإجماع.]

حينئذ هو في نفسه إذا ظهر له وتحقق أن زيدا من الناس لا يصلي مطلقاً، وهو رجح أن أو دل الدليل عنده أن من لم يصلي فهو كافر هو في نفسه إذا لم يكفره صار مكذباً للنص، فيكون ماذا؟ يكون كافراً. لكن لا يتعدى الحكم إلى غيره، ولذلك هذه المسائل: من لم يكفر المشركين فهو كافر، من لم يكفر الكفار فهو كافر، هذه مسائل مجمع عليها، معلومة من الدين بالضرورة؛ وحينئذ ما لم يكن مجمعا عليه يُنظر في كل ناقض بحسبه، ولا يتعدى الحكم ألبتة، ولا يستلزم التسلسل كذلك.]

طبعاً الحازمي هنا يقرر أن تارك الصلاة مجمع على كفره وهذا حق ، ثم يقول أنه حصل خلاف.

وأيضاً نحن نقرر والحازمي أن من تلبس بالشرك جاهلاً فإنه مشرك ولا نعذره بجهله وهذا مجمع عليه لا خلاف فيه، ثم نقول نحن والحازمي أيضاً أنه حصل خلاف بعد ذلك.

**ثم بعد ذلك التقرير نسأل سؤاليين :**

**هل يعتد بأي خلاف بعد إجماع الصحابة ؟ قطعاً لا .**

هل يكفر كل من خالف إجماع الصحابة ابتداء إذا لم تكن المسألة ظاهرة بين الناس ؟ قطعاً لا .

**فلماذا فرق الحازمي هنا بين تكفير تارك الصلاة وبين تكفير العاذر ؟**

( هل العاذرية الحازمية معتزلة ) .....

لماذا عذر الأول ولم يعذر الثاني ؟ وكلاهما حكمان شرعيان ومناط كفرهما واحد وهو تكذيب النص بل أن حكم تارك الصلاة ظهور كفره ووضوحه أظهر من حكم تكفير العاذر بكثير خاصة في الجزيرة .

فمن باب الأولى أن يعذر الثاني قبل الأول وذلك لخفاء هذه عن تلك.

**وهنا سؤال ثالث للحازمي وأتباعه :**

**من صح عنده إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة ، فهل يلزمه تكفير كل من لم يكفر التارك ؟**

## حوار مهم :-

هذا حوار افتراضي على كلام الحازمي أعلاه بين بدعتين بين بدعة العاذر بالجهل وبين من يكفر العاذر بين مرجئ وبين معتزلي حروري :-

**قال الشيخ الحازمي :** " تارك الصلاة مجمع عليه، عند كثير من العلماء مختلف فيه "

**قال العاذر بالجهل في الشرك الأكبر** أيضا : " تكفير الجاهل المنتسب للإسلام مجمع عليه عند كثير من العلماء مختلف فيه "

**قال الحازمي :** " حينئذ إذا رجح زيد من الناس أن تارك الصلاة كافر، ورجح عمرو أنه ليس بكافر، حينئذ هل يصح لهذا أن نقول: من لم يكفر تارك الصلاة فهو كافر؟ هل يصح؟ لا يصح بالإجماع "

**ثم قال العاذر ونحن أيضا نقول :** " حينئذ إذا رجح زيد من الناس أن المتلبس بالشرك جاهلا أنه كافر ، ورجح عمرو أنه ليس بكافر، حينئذ هل يصح لهذا أن نقول: من لم يكفر المتلبس بالشرك جاهلا أنه كافر؟ هل يصح؟ لا يصح بالإجماع "

**ثم قال الحازمي :** " حينئذ هو في نفسه إذا ظهر له وتحقق أن زيدا من الناس لا يصلي مطلقاً، وهو رجح أن أو دل الدليل عنده أن من لم يصلي فهو كافر هو في نفسه إذا لم يكفره صار مكذباً للنص، فيكون ماذا؟ يكون كافراً. لكن لا يتعدى الحكم إلى غيره "

**فقال العاذر ونحن أيضا نقول :** " حينئذ هو في نفسه إذا ظهر له وتحقق أن زيدا من الناس أنه تلبس بالشرك جاهلا ، وهو رجح أن أو دل الدليل عنده أن من تلبس بالشرك فهو كافر هو في نفسه إذا لم يكفره صار مكذباً للنص ، فيكون ماذا؟ يكون كافراً . لكن لا يتعدى الحكم إلى غيره "

( هل العاذرية الحازمية معتزلة ) .....

**ثم قال العاذر :** "من لم يكفر المشركين فهو كافر، من لم يكفر الكفار فهو كافر، هذه مسائل مجمع عليها، معلومة من الدين بالضرورة؛ وحيثما لم يكن مجمعا عليه يُنظر في كل ناقضٍ بحسبه "

**ثم ختم العاذر فقال :** " فأنت يا لحازمي ومن تبعك كفار مرتدون خاصة أنتم أبناء الجزيرة لأن كفر تارك الصلاة عندكم مجمع عليه وهذه المسألة يعلمها العامة والخاصة عندكم "

### **ومناطق كفركم عندنا :**

**أولا:** أنكم كذبتُم النص وكفر تارك الصلاة من المسائل الظاهرة التي يعلمها الخاص والعام.

**ثانيا:** أنكم جعلتم الكفر إيانا .

**ثالثا:** أنكم لم تتبرؤوا من الكفار .

**رابعا:** أنكم واليتم الكفار .

**خامسا:** أنكم جوزتم اجتماع الإيمان والكفر في قلب المسلم.

إلى غير ذلك من الإلزامات التي نلزمكم بها ونكفركم عليها وإن لم تلتزموا بها كما ألزمتونا بها لم نلتزم وكفرتونا عليها.

## هل الحازمي يقول بالتسلسل ؟

في كلام الحازمي أعلاه أصل في هذه المسألة وفصل فقال : " ماهو مجمع عليه وما ليس بمجمع عليه . ما لم يكن مجمعاً عليه يُنظر في كل ناقضٍ بحسبه، ولا يتعدى الحكم ألبتة، ولا يستلزم التسلسل كذلك".

قال : في ما ليس بمجمع عليه لا يلزم التسلسل هنا

وأما ما كان مجمع عليه كقوله : " من لم يكفر المشركين فهو كافر، من لم يكفر الكفار فهو كافر، هذه مسائل مجمع عليها، معلومة من الدين بالضرورة".

فهذا صريح كلامه أن ماهو مجمع عليه يلزم التسلسل ، خاصة وأنه صرح أنه يكفر العاذر الثاني والثالث ، فمن كفر العاذر الثاني والثالث مالمذي يمنعه أن يكفر العاشر إلى الألف إلى مالا نهاية ، ففي الحالة هذه يكون الحازمي وكما هي عادته في تمرحله قد انتقل من تبديعه العاذر في بادئ أمره إلى تكفير العاذر الأول كحال معتزلة البصرة ثم إلى تكفيره العاذر الثاني "المنزلة بين المنزلتين" ثم انتقل في آخر أمره بالتسلسل كحال معتزلة بغداد .

فقد بلغنا عن إخواننا الثقات في الجزيرة أن من خواص طلاب الحازمي منهم من يكفر العاذر الرابع ومنهم يزيد ومنهم التزم التسلسل ، وهؤلاء من خواصه ، فقطعا أن الحازمي يعلم قولهم ، فهل هؤلاء قد خالفوا شيخهم أم أنهم مقلدون له ؟

نريد من الحازمي أن يكون شجاعا ويظهر ما يخبئه من معتقد، فإننا قد عرفنا منهج الحدادية في التدرج الماكر على طريقة الباطنية و تلونهم والتدرج في ترويج بدعتهم .

كثير من الأخوة في الجزيرة ينقل عنك "أنك ترى أن الأصل في الناس الكفر" وكنا نحسن فيك الظن ثم أنكرت ذلك وأخرجت فتاوى تكذب ذلك ، فما عذرنا عن صريح قولك هذا في التسلسل ؟ .

فما عاد لإحسان الظن مقعد سيما وقد ظهر منك أفعالك الكفرية والردة على أصلك الفاسد .

إن من يكفر العاذر الأول والعاذر الثاني كما قال في نهاية الدرس الرابع لشرحه أصل الدين وقاعدته... { الكلام واضح كله مكرر من أجل أن نقرر هذا الأصل العظيم ، لئلا يقال أن هذه دعوة وهابية ، وهذا رأي شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأحفاده وهؤلاء فقط أئمة الدعوة يرون كفر عباد القبور. وأما المسألة لو رجعت للكتاب والسنة لرأيت قولاً آخر!! لو رجعنا للكتاب والسنة لرأينا كفر الصريح الذي لا نزاع في كفر من لم يكفر، هذا الذي نعتقد وندين الله تعالى به { .

إن من يكفر العاذر الأول والعاذر الثاني يلزمه قطعاً التسلسل في التكفير فكيف بمن صرح بالتسلسل في الكفر المجمع عليه ؟

ومن نظر بتجرد في واقع القوم يعلم يقيناً أن هناك تلازم في الواقع بين التسلسل وبين الأصل في الناس الكفر ، فكما ذكرنا من قبل أن كل من على البسيطة لا يكفرون العاذر ابتداء وكل مولود قد ولد من أبوين لا يكفران العاذر فالنتيجة واضحة لكل عاقل عند القوم "أن الأصل في الناس الكفر" لأنهم لم يكفروا العاذر ولم يكفروا بالطاغوت ولم يعرفوا التوحيد.

فكثير من أتباعه اغتر بتمكنه من علم الألة ونقولاته لأئمة الدعوة فظن أنه العالم المبجل ولم يعلم أن أكثر علماء الأصول معتزلة وأشعرية فهل يؤخذ منهم التوحيد والعقيدة ؟ .



### ❖ وما أجمل كلام قراءته لأحد الأخوة :

(بين الحازمي وابن تومرت )

تذكرت اليوم ابن تومرت ومن لا يعرف ابن تومرت فهو من أهل الضلال في العقيدة لكنه كان طويل الباع في علم الفلسفة والمنطق والجدل وكان بليغاً ذكياً مخادعاً فقدم على دولة المرابطين بعد قيامها واستتباب الأمور فيها وكان شيوخ المرابطين أهل توحيد وصدق عرفوا العقيدة بأدلتها وعضوا عليها بالنواجذ وتمسكوا فيها ففتح الله عليهم بها الأمصار فهم على طريقة السلف أهل الأثر فأستقل ابن تومرت ذلك فكان في كل نقاش مع أحد شيوخ المرابطين يحيد عن الموضوع ويتكثر بما يعرف من علم الجدل والفلسفة ويطيل الكلام حتى يشرد ذهن المتلقي ويتيه عن أصل الخلاف ولا يميز بين ما عند المرابطين من المحكم وما عنده من المشابه فيعجب فيه العوام حتى فتنهم عن دينهم فأتبعوه فأرداهم في المهالك والضلال العظيم والعياذ بالله

ذكرت ابن تومرت وأنا استمع لكلام الحازمي في رده على الشيخ تركي البنعلي فالخلاف معروف أين يصل فلا حاجة لكل هذا التكثر بالكلام وعلم الجدل وغير ذلك فمحل النزاع هل أئمة السلف عند تنزيل هذه العمومات على المعين هل يعتبرونها من المسائل الظاهرة أو الخفية ، والإجماع القطعي على خلاف ماذهب إليه فالحازمي هو المطالب بمثال واحد يثبت ماذهب إليه ولم يستطع إثبات ذلك.

**أما سؤال البنعلي فهو سؤال مشروع ولا وجه لانتقاد الحازمي له لثلاثة**

**أمور: -**

١/ أن النصوص أخبرتنا أن الأمة لا تجتمع على باطل وقد أجمعت على خلاف كلامك كما نقل ابن سحمان فأنت مطالب بخرم هذا الإجماع لدفع الباطل عنك

٢/ أخبرتنا النصوص ان الطائفة المنصورة موجودة على مر الأزمان وأن الحق معها فما لم يكن دينا عند هذه الطائفة على مر الأزمان مع وجود الحالات المشابهة فليس بدين اليوم.

٣/ أنه هو من كان يتظاهر أن أئمة الدعوة على معتقده قبل أن ينتشر بين الناس ما نقل ابن سحمان من الإجماع القطعي على بطلان تكفير العاذر لشبهة ثم بعد أن أظهر الله هذا الإجماع بدأ يعيب ذكر اقوال أئمة السلف أو السؤال عن رأيهم "أ.هـ .

وأنصح أتباع المعتزلة الجدد باعتزال الحازمي وأهل الاعتزال وأقول كيف تقلد دينك رجلاً كان جامياً ثم صار حدادياً والحدادية معروف منهجهم خرجوا من رحم الجامعة وقد أشتهر عنهم لما كان الحازمي معهم :

- تكفيرهم العاذر.
- مشابهة الروافض في الكذب وتصديق الكذب وتكذيب الصدق.
- التدرج الماكر على طريقة الباطنية.
- الكذب والفجور والتأصيلات الباطلة.
- تلونهم والتدرج في ترويج بدعتهم باسم "السياسة الشرعية".

وارجع يطالب الحق إلى جداهم وخصوماتهم التي دارت بينهم وبين الجامعة.

كيف تقلد دينك معتزلياً كيف تقلد دينك رجلاً يفعل الردّه جهاراً " على مذهبه الفاسد " وإن كنا لا نكفره ، ثم يرجع للإسلام ثم يرتد ثم يرجع فقد رأيت في مصر لما قال { ...تريد أن تقلد من لا يعذر لا بأس تريد أن تقلد من يعذر لا بأس يعني لا تجعل الموضوع كأنه فيحصل إما إسلام وإما كفر }

فبناءً على أصله الفاسد فقد أعلن رده هنا إذ أنه لم يكن مكرها ، كما هو معلوم أنه لا يجوز فعل الكفر إلا المكره كما ذكر في رده على البراك ، وهو الحق ، أسألك بالله أمثل هذا يؤخذ العقيدة منه ؟

وأيضاً لما وجه له سؤالاً مضاده : -

ياشيخ هناك من ينسب لك فتوى وهي الرد على الفتوى التونسية أنك لا تعذر بالجهل لمن دخل في الانتخابات وإن كان الدخول بقصد محاربة الشرك وأن هذا التأول ليس مستساغ وأن الذين أفتوا بالدخول كفار نتمنى منك التوضيح يا شيخ بارك الله فيك

فكان جوابه:-

لا يصح نسبة هذا الفهم إلي .. بل كان مقصودي في الرد على الفتوى التونسية هو الشرك الأكبر في العبادة... وبالله التوفيق.

لاحظ يقول " كان مقصودي في الرد على الفتوى التونسية هو الشرك الأكبر في العبادة "

فعلى كلامه أن الدخول في الانتخابات ليس من الشرك الأكبر فضلاً عن أن يكفر.

فحقيقة هذا القول أنه لم يكفر بالطاغوت بل يعتبر أنه جاهل في التوحيد حيث جعل الشرك توحيداً وبالتالي جعل المشرك مسلماً، ولا أقول أن هذا يلزمك بل هو أصل قولك فنحن لا نتكلم عن العاذر وإنما كلامنا عن المتلبس نفسه فمثله كمثل من يقول " أن دعاء صاحب القبر ليس من الشرك الأكبر " أمثل هذا يؤخذ علم العقيدة منه ؟

## منهج السلف مع أهل البدع :-

فاعتزال أهل البدع هو نهج سلفنا الصالح رضي عنهم ، فقد روى الدارمي وابن بطة عن الحسن رحمه الله أنه كان يقول : " لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم " .

وقد روى الآجري واللالكائي عن الحسن أيضاً أن رجلاً أتاه فقال يا أبا سعيد إني أريد أن أخاصمك فقال الحسن : " إليك عني فإني عرفت ديني وإنما يخاصمك الشاك في دينه "

وعن إسماعيل بن خارجة قال : دخل رجلان من أهل الأهواء على محمد بن سيرين فقالا: يا أبا بكر نحدثك بحديث . قال : لا . قالا : فنقرأ عليك آية من كتاب الله . قال : لا . وقال : تقومان عني وإلا قمت فقام الرجلان فخرجا فقال بعض القوم ما كان عليك أن يقرأ آية ؟ فقال : " إني كرهت أن يقرأ آية فيحرفانها فيقر ذلك في قلبي " .

وروى عبدالله بن الإمام أحمد في السنة عن أبي قلابة رحمه الله قال : " لا تجالسوهم ولا تخالطوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالاتهم ويلبسوا عليكم كثيراً مما تعرفون " .

قال سفيان الثوري : (من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدى ثلاث : إما أن يكون فتنة لغيره ، وإما أن يقع في قلبه شيء فيزل به فيدخله النار ، وإما أن يقول والله ما أبالي ما تكلموا وأنا واثق بنفسي !! فمن آمن الله على دينه طرفة عين سلبه إياه ) .

وهذا الإمام ابن بطة رحمه الله ختم كتابه [الإبانة الصغرى] بقوله : ((وَمِنْ أَلْسِنَةٍ وَتَمَامِ الْإِيمَانِ وَكَمَالِهِ: الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ إِسْمٍ خَالَفَ السُّنَّةَ وَخَرَجَ مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَمُبَايَنَةِ أَهْلِهِ وَمُجَانَبَةِ مَنْ اعْتَقَدَهُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمُخَالَفَتِهِ.... إِلَى أَنْ قَالَ... فَمِنْ رُؤَسَائِهِمُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الضَّلَالِ: مِنْهُمْ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ الضَّالُّ؛ وَقَدْ قِيلَ لَهُ وَهُوَ بِالشَّامِ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ أَطْلُبُ رَبًّا أَعْبُدُهُ!، فَتَقَلَّدَ مَقَالَتَهُ طَوَائِفُ مِنَ الضَّالِّينَ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ شَدَّابٍ: تَرَكَ جَهْمُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْماً عَلَى وَجْهِ الشَّكِّ.

وَمِنْ أَتْبَاعِهِ وَأَشْيَاعِهِ: بَشْرُ الْمُرَيْسِيِّ وَالْمُرْدَارُ وَأَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ عَلِيَّةَ وَابْنُ أَبِي دُوَادٍ وَبُرْغُوثُ وَرَبَالُوِيَّةُ وَالْأَزْمَنِيُّ وَجَعْفَرُ الْخَذَّاءُ وَشُعَيْبُ الْحَجَّامُ وَحَسَنُ الْعَطَّارُ وَسَهْلُ الْحَرَارُ وَأَبُو لُقْمَانَ الْكَافِرُ فِي جَمَاعَةٍ سِوَاهُمْ مِنَ الضَّلَالِ، وَكُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ فِيمَنْ سَمَّيْنَاهُمْ إِيَّاهُمْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ وَرُؤُسَاءَ الضَّلَالَةِ.

وَمِنْ رُؤُسَائِهِمْ أَيْضًا - وَهُمْ أَصْحَابُ الْقَدْرِ -: مَعْبُدُ الْجَهَنِّي وَعِيْلَانُ الْقَدَرِيُّ وَثُمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ وَعَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَأَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ وَإِبْرَاهِيمُ النَّظَامِيُّ وَبَشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، فِي جَمَاعَةٍ سِوَاهُمْ أَهْلُ كُفْرٍ وَضَلَالٍ يَعُمُّ، وَمِنْهُمْ: الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّائِيُّ وَأَبُو الْعَنْبَسِ الصَّيْمَرِيُّ.

وَمِنْ الرَّاغِبَةِ: الْمَغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَّأٍ وَهَشَامُ الْفُوطِيُّ وَأَبُو الْكُرُوسِ وَفُضَيْلُ الرَّقَاشِيِّ وَأَبُو مَالِكٍ الْخَضْرَمِيُّ وَصَالِحُ قُبَّةَ.

بَلْ هُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَوْا فِي كِتَابٍ أَوْ يُحْوَوْا بِخَطَابٍ، ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْ أَيْمَتِهِمْ: لِيَتَجَنَّبَ الْحَدَثُ وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ذَكَرَهُمْ وَمُجَالَسَةً مَنْ يَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِمْ وَيَنَظُرُ بِكُتُبِهِمْ.

وَمِنْ خُبَائِثِهِمْ وَمَنْ يَظْهَرُ فِي كَلَامِهِ الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ وَالنُّصْرَةُ لَهَا وَقَوْلُهُ أَخْبَثُ الْقَوْلِ:  
إِبْنُ كَلَّابٍ وَحُسَيْنُ النَّجَّارُ وَأَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ)).

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله في -الإبانة الكبرى -: ((...وإنما ذكرت هذه الأقوال من مذاهبهم: ليعلم إخواننا ما قد اشتملت عليه مذاهب الجهمية المقبوحة المنبوحه من ألوان الضلال وصنوف الشرك وقبائح الأقوال؛ ليجتنب الحدث ممن لا علم له مجالستهم وصحبتهم وألفتهم، ولا يصغي إلى شيء من أقوالهم وكلامهم)).

فانظر ياطالب الحق إلى تحذير السلف من أهل الأهواء والبدع والنزاع نهجهم وكما قال ابن مسعود رضي الله عنه ( من كان مستنأ فليستن بمن قد مات أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا خير هذه الأمة وأبرها قلوبا وأعماقها علما وأقلها تكلفا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ونقل دينه فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم فهم كانوا على الهدى المستقيم "

[شرح السنة للبغوي].

**ختاما فهذا تقرير حال الحازمي من فتواه في مصر إلى ما بعد  
الفتوى التونسية خلال ثلاث سنين تقريبا :-**

فالحازمي لما بلغ سن الرشد وصار مكلفا قطعاً أنه لم يكن يكفر العاذر، فبناء على أصله أنه كان كافراً لأنه كان يعيش بين المسلمين وهذه تعتبر مسألة ظاهرة إذاً فالحجة عليه قائمة .

ثم لما تحول إلى الحدادية عرف الحق "بناء على أصله" ثم تاب فدخل في الإسلام فأصبح يكفر العاذر.

ثم لما كان في مصر وقال مقالته "...تريد أن تقلد من يعذر لا بأس... " فهنا جوّز الكفر للمصلحة وهذه ردة عن الدين فارتد حينئذ عن دينه لأنه لم يكن مكرها .

ثم اعتذر بعد ذلك وتاب ودخل في الإسلام مرة ثانية.

ثم لما سئل عن أنه لا يعذر بالجهل في الدخول في الانتخابات أنكر نسبة ذلك إليه وقال "كان مقصودي في الرد على الفتوى التونسية هو الشرك الأكبر في العبادة " .

فوقع هنا في ناقضين الأول أنه عذر بالجهل وأن العاذر بالجهل عنده مرتد والناقض الثاني أنه لم يكفر بالطاغوت لأنه لم يجعل الدخول في الانتخابات من الشرك في العبادة فيكون والحالة هذه مرتداً.

وهذا هو آخر ما بلغنا عنه فإنه إلى الآن لم يتراجع ويعتذر ويبين كما اعتذر عن التي قبلها فالحازمي إلى الآن يعتبر مرتد عن الدين ، فإنه لما رد على الشيخ المجاهد تركي البنعلي رد عليه وهو مرتد .

وكل هذا من لازم أقواله وإن كنا لا نلزمه بلازمه لأن لازم المذهب ليس بمذهب مالم يلتزمه .

لكن يلزمك أنت يا من تكفر العاذر أن تكفر شيخكم الحازمي بل يلزمك تكفيره ليس لإعذاره بالجهل فحسب بل لعدم كفره بالطاغوت وجهله بالتوحيد وجعله الشرك توحيدا ، بل تعتبر أنت كافراً إن عذرتك بالجهل .

( هل العاذرية الحازمية معتزلة ) .....

فيا طلاب الحق من اتباع الحازمية أمثل هذا يؤخذ علم العقيدة والتوحيد منه ؟ بل كيف تطلب العلم عند رجل مرتد؟ بل كيف تصلي خلف رجل مرتد ؟

**وأود أن أسأل سؤالاً للحازمية العاذرية ، من لا يكفر العاذر هل يعتبر عندكم كافر أصلي أم أنه مرتد ؟**

لأن كل من لا يكفر العاذر قد نشأ على ذلك لما بلغ الرشد وصار مكلفاً وهو بين المسلمين. فنريد جواباً عاجلاً لأن أحكام الكافر الأصلي تختلف عن أحكام المرتد .

**واعلم يا من تكفر العاذر أنك بالأمس كنت كافراً ثم أسلمت ودخلت في الإسلام لما تبين لك الحق الشيطاني .**

وختاماً كل ما ذكرت فلا أعني الحازمي بعينه وإنما أعني كل من يعتقد هذا المعتقد ويتبناه ، فاحذر يا طالب الحق من هذا المزلق الخطير فالمسألة عقيدة فلا تساوم عليها .

وأنا أدعو الحازمي إلى التوبة من هذه البدعة النكراء ولا بد أن تبين وتصرح برجوعك إلى الحق ، وصفة التوبة كما قال السفاريني :-

وَتَوْبَةُ الْمُتَبَدِّعِ أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنْ مَا عَلَيْهِ بِدْعَةٌ، قَالَ فِي الشَّرْحِ - أي الشرح الكبير على المقنع - : فَأَمَّا الْبِدْعَةُ: - فَالتَّوْبَةُ مِنْهَا بِالْإِعْتِرَافِ بِهَا، وَالرُّجُوعُ عَنْهَا، وَاعْتِقَادُ ضِدِّ مَا كَانَ يُعْتَقَدُ مِنْهَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: - مَنْ كَفَرَ بِبِدْعَةٍ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ، قِيلَ: إِنَّ اعْتَرَفَ بِهَا، وَإِلَّا فَلَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُروَظِيِّ فِي الرَّجُلِ يُشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْبِدْعَةِ فَيَجْحَدُ: - لَيْسَتْ لَهُ تَوْبَةٌ، إِنَّمَا التَّوْبَةُ لِمَنْ اعْتَرَفَ فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ فَلَا تَوْبَةَ لَهُ.

### وأختم كلامي بثلاث وصايا :

#### الوصية الأولى : لابن القيم يقول :

وقد جعلتُ أوردُ عليه إيراداً بعد إيراد يأتي الى شيخ الاسلام ويعطيه ايرادات - يعني شبه - أكثر عليه ، قال له : لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة ، فيتشربها فلا ينضح إلا بها ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة المغلقة ، تمر الشبهات بظاهرها لا وتستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته والا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقراً للشبهات .

يقول الإمام ابن القيم : " فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بهذه الوصية " .

#### الوصية الثانية : لابن الوزير اليماني :

بعد ما قال أن التكفير سمعي محض ، لا مدخل للعقل فيه ، وذلك من وجهين : .....  
قال الوجه الثاني : أن الدليل على الكفر والفسق لا يكون إلا سمعياً قطعياً ، ولا نزاع في ذلك وإنما النزاع في بعض الأدلة على التكفير ، هل هو قاطع أم لا ؟ وأنت إذا عرفت معنى القاطع ، عرفت الحق في تلك الأدلة المعينة .

واعلم أن القطع لا بد أن يكون من جهة ثبوت النص الشرعي في نفسه ، ومن جهة وضوح معناه . فأما ثبوته فلا طريق إليه إلا التواتر الضروري ، كما تقدم .

وأما وضوح معناه ، فهل يمكن أن يكون قطعياً ولا يكون ضرورياً ؟ .....

ألى أن قال .... والقصد التنبيه على أن لفظ الكفر الموضوع في الشرع لمضادة الإسلام ، إذا لم يكن قاطعاً في معناه الشرعي ، فكيف بكثير من الاستخراجات البعيدة والاستنباطات المتكلفة ، والإلزامات المتعسفة ، والمفهومات المتخيلة ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا قال المسلم لأخيه ياكافر ، فقد باء بها أحدهما " ولا ملجأ للمسلم إلى التعرض لمثل هذا الذنب العظيم ، والخطأ في العفو أولى من الخطأ في العقوبة .



الوصية الثالثة لعبدالله ابابطين :

وأيضاً فما تنازع العلماء في كونه كفراً، فالإحتياط للدين التوقف وعدم الإقدام ما لم يكن في المسألة نص صريح عن المعصوم عليه السلام.

وقد استزل الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة، فقصر بطائفه فحكموا بإسلام من دلت نصوص الكتاب والسنة والاجماع ع كفره ، وتعدى بآخرين فكفروا من حكم الكتاب والسنة مع الاجماع بأنه مسلم ..

ووفق الله الجميع.

**كتبه العبد الفقير : قدّاح اليماني**